

شكرا سيدتي الرئيسة :

عمر فاروق عثمان منظمة أكت فور عفرين .

الأسباب الجذرية للنزاعات المعاصرة التي تشمل الأقليات .

اندلعت في العقد الأخير الكثير من النزاعات المسلحة وخاصة في منطقة شرق الأوسط والتي تسببت في الكثير من الويارات والكوارث ولعل النزاع المسلح في سوريا هو من أطول النزاعات العنيفة وأكثرها دموية حيث قتل أكثر من نصف مليون قتيل ومتلايين جريح وأكثر من ثمانية ملايين مشرد ونازح وعشرات الآلاف من المعتقلين والمفقودين .

وأيضا لهذه النزاعات العنيفة تأثير كبير على حقوق الأقليات ولعل منطقة عفرين ذات الغالبية الكوردية في سوريا هي أكبر مثال على ما يحدث للاقليات في مناطق النزاع المسلح حيث تم تهجير وتشريد أكثر من 70 بالمئة من سكانها الكورد وتعرض من بقي منهم إلى كافة أشكال انتهاكات لحقوق الإنسان لدرجة أن الصبغة الكوردية لهذه المنطقة قد تتغير بشكل جذري ونهائي مالم تتخذ اجراءات دولية لوقف هذه الانتهاكات الممنهجة وسنوضح هنا الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة :

1- عدم وجود آلية قوية لدى الأمم المجتمع الدولي (الأمم المتحدة - مجلس الأمن) للتدخل المباشر في مناطق النزاع المسلح .

2- عدم تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على التدخل العسكري الدولي لانهاء النزاعات المسلحة .

3- تضارب مصالح دول الكبرى والإقليمية ساهم في اطالة أمد هذه النزاعات المسلحة .

4- عدم وجود آليات لفرض النظم الديمقراطية على الدول التي تحكم من قبل الديكتاتوريات .

شكرا لكم

سيدي الرئيسة

عمر فاروق عثمان منظمة أكت فور عفرين .

نحو سلام دائم مبادرات ايجابية لتحسين حقوق الأقليات.

لاشك أن النزاعات المسلحة العنيفة المعاصرة تأثير كبير وهام على حقوق الأقليات في البلدان التي يتواجد فيها وتنتطلع فيها نزاعات مسلحة وأخص هنا بلدي سوريا والتي تشهد نزاعات مسلحة منذ أكثر من عشر سنوات وقد أدى هذا النزاع إلى انتهاكات فاضحة لحقوق الأقليات في سوريا بما فيها حقوق الشعب الكردي كثاني قومية في سوريا حيث تعرض الكرد لأعمال القتل والتشريد والتهجير والاعتقال والتغيير الديموغرافي في لأماكن تواجدهم وخاصة في منطقة عفرين حيث أنني أحد أبناء هذه المنطقة .

سيدي الرئيسة هنا من خلال منبركم هذا نطرح مبادرة لحماية حقوق الأقليات في مناطق النزاع المسلح لاحقًا سلام دائم لهذا المناطق استحداث آلية دولية جديدة تتبع لمجلس الأمن استصدار القرارات الدولية الازمة لتأمين الحماية الدولية في مناطق النزاع المسلح أو فرض وصاية دولية في مناطق تواجد هذه الأقليات إلى حين حل النزاعات بشكل نهائي .

يرجى العمل على ضمان حقوق الأكراد أكبر ثانٍ قومية في سوريا وبباقي الأقليات الدينية والعرقية دستورياً من خلال اللجنة الدستورية التي تعمل برعاية الأمم المتحدة .

دعم كافة المنظمات الحقوقية والمدنية والدولية والأقليمية وخاصة منظمات التي تمثل هذه الأقليات لتحقيق المساواة والعدالة لهذه الأقليات مع الأكثريه من خلال عقد مؤتمرات دورية وتأهيل الكوادر على عمل نشر ثقافة التسامح ونبذ الكراهية واحترام كل المكونات العرقية والدينية ضمن إطار ديمقراطي لتحقيق العدالة .

شكرا لكم